مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 19 /ايلول/2024
المجلد(5)- العدد(3)-الجزء(3) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

أثر التغير المناخي في إزدياد معدل الجريمة داخل العراق

الباحث: منتظر صفاء الموسوي

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الأمن الإنساني الشامل، العراق، زيادة معدل الجرائم

الملخص:

تعد العلاقة بين التغير المناخي والأمن الإنساني الشامل علاقة متداخلة ومعقدة ويشوبها الكثير من الغموض، وكانت أحد الأسباب الرئيسية لمراجعة مفهوم الأمن التقليدي بأبعاده العسكرية أبان إنتهاء الحرب الباردة، وتوسعة المفهوم بشكل أشمل بعد التطورات التي استجدت في الساحة العالمية ومن أبرزها التهديد البيئي، حيث طرحت الأمم المتحدة مفهوما جديدا للأمن ذو سبعة أبعاد وكان الأمن البيئي إحداها، وفي ظل ما تشهده مناطق متفرقة من العالم (ومن ضمنها العراق) من موجة التغيرات المناخية، فإنها قد ألقت بظلالها القاسية على جوانب كثيرة من الحياة انعكست سلبا على جوانب كثيرة من الأمن الإنساني الشامل.

وبالنسبة للعراق، فإنه يعتبر من الدول المتأثرة بالتغير المناخي الى حد كبير بحسب معطيات الواقع، وبحسب ما أشارت له تقارير وإحصاءات المنظمات الدولية المختصة، في هذا المجال والتي صنفت العراق بوصفه خامس دولة معرضة للخطر على مستوى العالم من حيث نقص المياه والغذاء، فقد أدى جفاف الأهوار في جنوب العراق وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن شحة الأمطار، الى خلق ظروف جديدة تتسم بالحرج والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني. وقد أثرت التغيرات المناخية (في الماضي والحاضر) بشكل سلبي في العراق من خلال تهديد أمنه المائي والغذائي بشكل كبير، وهذا ما أثر بشكل كبير على ندرة الموارد وزاد من حجم الصراعات الداخلية والهجرة من الريف الى المدن، وضاعف من الضغوط الإجتماعية بسبب الفقر والبطالة، وهو ما شكل أحد الأسباب البارزة لزيادة معدل الجرائم بمختلف أنواعها كنتيجة طبيعية لذلك.

المقدمة:

يؤثر التغير المناخي بشكل كبير على حياة الكائنات الحية بشكل عام والبيئة مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الإحترار العالمي، وتهديد النظام الإيكولوجي بشكل عام، فضلا عن تهديد حياة الناس وأرزاقهم وما يحتمل أن ينجم

عنه من نزاعات بسبب شحة الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم. وبالنسبة للعراق، فإنه يعتبر من الدول المتأثرة بالتغير المناخي الى حد كبير بحسب معطيات الواقع، وبعد إعتماد المنهج الإستقرائي في هذا البحث، وبحسب ما أشارت له تقارير وإحصاءات المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال والتي صنفت العراق بوصفه خامس دولة معرضة للخطر على مستوى العالم من حيث نقص المياه والغذاء، فقد أدى جفاف الأهوار في جنوب العراق وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن شحة الأمطار، الى خلق ظروف جديدة تتسم بالحرج والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني، فتعطلت الزراعة، وأدى الجفاف لنفوق الحيوانات، ونضوب الثروة السمكية، مما دفع سكان الأهوار بشكل خاص، والأرياف بشكل عام الى الهجرة الى المدن أملا في البحث عن فرص عمل نتيجة ضعف الحالة الإقتصادية، وقد ولد الضغط المتزايد على المدن، وكثرة البطالة الى توفير مناخ ملائم لنمو الجريمة بكافة أشكالها، وإرباك الأمن المجتمعي، وتهديد الإستقرار، مما يتطلب من الدولة الإسراع بتوفير الخطط العاجلة لوضع الحلول الجذرية لمنع تفاقم الوضع الى مستوى أكثر خطورة، وهو ما يتطلب تضافر جهود الفرد والمجتمع مع جهود الدولة عبر برامج وإجراءات تحقق الشراكة بين كافة المكونات المجتمعية لتطويق المشكلة وتجاوز الأزمة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن التغير المناخي يؤثر بشكل كبير على البيئة والمناخ مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات واتهديد حياة الكائنات الحيوانية فضلا عن تأثيره على حياة الناس وارزاقهم والتهديد بنشوب النزاعات والهجرة وزيادة معدل الجرائم بسبب شحة الموارد الطبيعية وفقدان الأمن الإنساني الشامل.

فرضية البحث:

تولد ظاهرة التغير المناخي آثارا سلبية على البيئة العراقية عبر تهديد الثروات الطبيعية من مياه وزراعة وثروة حيوانية، فضلا عن تهديد حياة الإنسان عبر تهديد أمنه الشخصي والصحي والغذائي، مما ينذر بزيادة النزاعات الداخلية، وتزايد الهجرة الى المدن، ونمو معدلات الجريمة، وتهديد أمن الفرد والمجتمع.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في ان التغير المناخي له آثار متعددة على البيئة والإنسان، وهذه التأثيرات تكون على عدد من المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، لذا فقد أهتم المجتمع الدولي بهذه الأزمة التي الأمن الإنساني الشامل بجميع جوانبه.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان عدد من الحقائق المتعلقة بمدى تأثير ظاهرة التغير المناخي على نمو معدل الجريمة في العراق، والحقائق التي استهدف البحث بيانها هي:

1- ان العراق هو من الدول المتأثرة بشدة بظاهرة التغير المناخي، وصنفته التقارير الدولية بالمرتبة الخامسة في هذا المجال.
2- ان آثار التغير المناخي طالت جميع المجالات التي تهدد الأمن الوطني العراقي بمعناه الشامل، اي تهديد الأمن المائي والأمن الغذائي والصحي والبيئي والإنساني.
3- نظرا للتهديد الذي سببه التغير المناخي للأمن الإنساني، فقد تأثر الأمن الشخصي للأفراد في المجتمع بسبب زيادة معدل الجرائم بسبب الفقر والعوز، وتعددت صور الجرائم من القتل الى الخطف وتفشي المخدرات وغيرها من صور الجريمة الأخرى.

منهجية البحث:

تم إعتماد المنهج الإستقرائي في البحث (الجزء الى الكل)، مع الإستعانة بعدد من المقتربات كالمقترب الوصفي والتحليلي والتاريخي لغرض الإحاطة بتفاصيل البحث من جميع الجوانب.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب وخاتمة تضمنت أهم استنتاجات وتوصيات البحث.

المطلب الأول: مفهوم التغير المناخي

يعرف المناخ Climate بأنه: "الظروف الجوية السائدة في منطقة معينة على مدى فترة طويلة من الزمن، ويتحدد المناخ من خلال تأثير مجموع عناصر الغلاف الجوي والتغييرات الحاصلة فيه على المدى الطويل". أما الطقس Weather فهو: "يتشكل من تأثير عناصر الغلاف الجوي خلال فترات زمنية قصيرة"، وتشمل عناصر الغلاف الجوي هذه على عدد من

العناصر هي: الإشعاع الشمسي، درجة الحرارة، الرطوبة، الهطول، الضغط الجوي، والرياح، وغيرها"[1].

ويقصد بالتغير المناخي لأغراض هذه الدراسة: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالإرتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفيئة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية"[2].

أن اسباب حصول ظاهرة التغير المناخي كثيرة، ومن أبرزها ازدياد النشاط الصناعي للدول الصناعية الكبرى، والزيادة في عدد سكان الكرة الأرضية والتي تجاوز السبعة مليارات انسان، فضلا عن الأسباب الطبيعية مثل ثورات البراكين، وظاهرة البقع الشمسية، والأشعة الكونية، وغيرها. ويؤثر التغير المناخي بشكل كبير على حياة الكائنات الحية بشكل عام، وعلى حياة الإنسان بشكل خاص، وعلى بيئة الأرض مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الإحترار العالمي، وتهديد النظام الإيكولوجي بشكل عام، فضلا عن تهديد حياة الناس وأرزاقهم وما يحتمل أن ينجم عنه من نزاعات بسبب شحة الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم[3].

وعلى الرغم مما تقدم، هناك طائفة من المختصين تشكك بحقيقة دور النشاط الإنساني في التغير المناخي، ويفسرون حصول هذا التغير بأنه أمر راجع الى الطبيعة، بل ويرون فيها أمرا مفيدا وليس سيئا، فمن خلاله يمكن استغلال المناطق الباردة جدا (كالمناطق القطبية) للعيش فيها واستثمارها، وغير ذلك.

وتنقسم الدول من حيث تأثيرها وتأثرها بالتغيرات المناخية الى قسمين، يتمثل القسم الأول بالدول المؤثرة والمتأثرة بالتغير المناخي، وتشمل الدول الصناعية الكبرى المسؤولة عن زيادة الإنبعاثات للغازات الضارة الى الجو وحصول الظاهرة، أما القسم الثاني فهي الدول المتأثرة بالظاهرة فقط، وتشمل الدول النامية (غير الصناعية) والتي تكون نسبة تأثيرها في حصول الظاهرة قليلة جدا أو معدومة، ولكن معاناتها بسبب الظاهرة كبير جدا، وتشمل زيادة الهجرة من الريف الى المدن، والجفاف والتصحر، والتلوث، وشحة المياه، وتهديد الأمن الغذائي

والمائي والصحي والإجتماعي والإقتصادي والسياسين فضلا عن تهديد الجزر والمدن الساحلية، وغيرها[4].

ان التغير المناخي له آثار متعددة على البيئة والإنسان، وهذه التأثيرات تكون على عدد من المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة، أو الآثار المباشرة وغير المباشرة، فالآثار القريبة أو المباشرة تكون واضحة على البيئة، من قبيل ارتفاع درجة الحرارة والجفاف والتصحر وشحة المياه وقلة الأمطار والفيضانات، أما الاثار المتوسطة فيمكن تلمسها في تبدل مواعيد الفصول او اختفاء بعضها خلال السنة، او زيادة الأمراض والتلوث، أو عدم جودة المياه والمحاصيل الزراعية، والآثار البعيدة تتمثل بالهجرة وتدهور الأراضي ونشوب النزاعات او الزيادة في عدد الجرائم بسبب الإنكماش الإقتصادي وتراجع الزراعة وفقدان الدول لأسباب قوتها.

وقد أثبت البحوث العلمية التي أجراها عدد من العلماء المختصين بعلم الإجرام خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وجود صلة كبيرة بين المناخ والسلوك الإجرامي لدى الأشخاص، حي اعتبروا ان لكل فصل من فصول السنة، وجود نوع من الجرائم الخاصة به التي لا تظهر في باقي الفصول الأخرى الا نادرا، فجرائم الدماء مثلا تظهر عادة في فصل الصيف، وتبلغ حدها الأعلى في فصل آب الأكثر حرارة، في حين ان جرائم الأموال تظهر في فصل الشتاء، وتبلغ ذروتها في شهر كانون الثاني الأكثر برودة، مما دفع بعضهم لتسمية جرائم الدماء بالإجرام الصيفي، أما جرائم الأموال فسميت بالجرائم الشتوية، وبالنسبة لفصل الربيع وخاصة في شهر شباط، فيشهد زيادة في جرائم الجنس، وهي المدة التي يكثر فيها الإخصاب عادة وإسقاط الحوامل، وهذا لا يعني بالضرورة انه لا توجد جرائم الدم في الشتاء، أو جرائم الأموال في الصيف، أو انعدام الجرائم الجنسية في باقي الفصول، فدرجة الحرارة ليست هي العامل الوحيد في حدوث الجرائم، وانما هي عامل مساعد في حدوث الجريمة، والتحكم بدرجتها، فالجريمة بكل أنواعها باقية وموجودة مادامت البشرية موجودة[5].

وبالنسبة للعراق، فإنه يعتبر من الدول المتأثرة بالتغير المناخي الى حد كبير بحسب معطيات الواقع، وبحسب ما أشارت له تقارير وإحصاءات المنظمات الدولية المختصة، في هذا المجال والتي صنفت العراق بوصفه خامس دولة معرضة للخطر على مستوى العالم من حيث نقص المياه والغذاء، فقد أدى جفاف الأهوار في جنوب العراق وشحة الموارد المائية (قياسا بالسابق) في نهري دجلة والفرات، فضلا عن شحة الأمطار، الى خلق ظروف جديدة تتسم بالحرج والصعوبة والضغط على الموارد الطبيعية وتهديد النظام البيئي والسكاني. وقد أثرت التغيرات

المناخية (في الماضي والحاضر) بشكل سلبي في العراق من خلال تهديد أمنه المائي والغذائي بشكل كبير، وحيث ان مصدر المياه في العراق يأتي من منابع المياه في الدول المجاورة، وهي أيضا تعاني من التغيرات المناخية، فقد تأثرت المحطات التركية بمعدل تغير سنوي بلغ 2.24%، وفي سوريا بلغ المعدل 2.81%، أما في ايران فقد بلغ 1.03%، في حين بلغ في العراق للمدة 1968-2018 عتبة 2.35% وهي بلا شك نسبة مرتفعة، ونفس الأمر بالنسبة لمستوى هطول الأمطار فقد كان العراق هو الأقل بين جيرانه من حيث معدل سقوط الأمطار خلال المدة نفسها[6].

أن ابرز المجالات التي يؤثر بها التغير المناخي في العراق، تتمثل بالتأثير في جودة ووفرة الموارد الطبيعية واستدامتها أولاً، وبعدم استقرار حالة الطقس، وكثرة الظواهر الغبارية، وتلوث الهواء وقلة الأمطار ثانياً، كذلك يؤثر التغير المناخي بالمجال الإقتصادي، وفي تراجع الزراعة والصناعة ثالثاً، فضلا عن تأثيره في المجتمع وفي اسلوب الحياة، والصحة، وزيادة الوفيات، رابعاً. فيما تتمثل آثار التغير المناخي على الدولة في العراق تتمثل بجوانب عديدة، منها عدم الإستقرار السياسي، والضغط المستمر على الإقتصاد الوطني، وبتآكل أصول الدولة المالية، وتهديد الأمن الوطني بجميع مفاصله، وزيادة الكوارث الطبيعية، وبالضغط على قطاع الطاقة، وغير ذلك من الآثار[7].

ولابد من التطرق الى مفهوم المناخ في علم الحقوق والقانون، حيث يهتم هنا ببحث جميع الصلات ذات الطابع القانوني المؤثرة في المناخ وتأثيراته، فمثلا ، الحفاظ على سلامة المناخ أصبحت من القضايا التي يوليها القانون الدولي الداخلي، والدولي أهمية كبيرة نظرا لدوره الكبير في الحفاظ على صحة وسلامة وأمن الدول وشعوبها، كذلك، أضحت قضية العدالة المناخية من القضايا المهمة التي تحظى بالأولوية في أجندات المنظمات الدولية، لاسيما ما يتعلق منها بموضوع التغير المناخي، من حيث التأكيد على التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة، والحاجة الى تحديث انظمة توليد واستخدام الطاقة، وعمليات الأنتاج، وغيرها[8].

وكذلك ما يتعلق بالشؤون القانونية الأخرى للمناخ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما يعرف بالتقاضي المناخي، وهو التقاضي بشأن تغير المناخ، وهي هيئة منبثقة من القانون البيئي، وتلجأ الى الطرق القانونية لمواصلة الجهود للحد من آثار التغير المناخي التي تسببها المعامل والمؤسسات الصناعية للدول والشركات الكبرى، وما يدعمها من جهود النشطاء

البيئيين والمحامين لتفعيل هذا التوجه، خاصة بعد ان اصبحت الأطر القانونية الجديدة من معاهدات دولية، وتشريعات داخلية، نافذة في هذا الإتجاه[9].

وكذلك ما يتعلق بقضية نازح المناخ ، وهي تبحث في مدى توفر صفة اللاجئين في الجماعات التي اضطرت الى النزوح من مناطقها الأصلية بسبب التغيرات المناخية التي ضربت مناطقهم، وأدت الى فقدانهم موارد العيش الأساسية، وسبل العيش الكريم، حيث لم تتوصل القوانين الدولية لحد الآن الى موقف موحد للتعريف بحالتهم القانونية، وضمان حقوقهم، وحمايتهم، كما تنص على ذلك الإتفاقيات الدولية ، ومنها اتفاقية اللاجئين لعام 1951، بإعتبارها حقوق متكاملة غير قابلة للتجزئة[10].

وفيما يتعلق بعلم الأجرام، فقد اثبت البحوث العلمية التي أجراها عدد من العلماء المختصين خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وجود صلة كبيرة بين المناخ (وليس ظاهرة التغير المناخي) والسلوك الإجرامي لدى الأشخاص، حي اعتبروا ان لكل فصل من فصول السنة، وجود نوع من الجرائم الخاصة به التي لا تظهر في باقي الفصول الأخرى الا نادرا، فجرائم الدماء مثلا تظهر عادة في فصل الصيف، وتبلغ حدها الأعلى في فصل آب الأكثر حرارة، في حين ان جرائم الأموال تظهر في فصل الشتاء، وتبلغ ذروتها في شهر كانون الثاني الأكثر برودة، مما دفع بعضهم لتسمية جرائم الدماء بالإجرام الصيفي، أما جرائم الأموال فسميت بالجرائم الشتوية، وبالنسبة لفصل الربيع وخاصة في شهر شباط ، فيشهد زيادة في جرائم الجنس، وهي المدة التي يكثر فيها الإخصاب عادة وإسقاط الحوامل، وهذا لا يعني بالضرورة انه لا توجد جرائم الدم في الشتاء، أو جرائم الأموال في الصيف، أو انعدام الجرائم الجنسية في باقي الفصول، فدرجة الحرارة ليست هي العامل الوحيد في حدوث الجرائم، وانما هي عامل مساعد في حدوث الجريمة، والتحكم بدرجتها، فالجريمة بكل أنواعها باقية وموجودة مادامت البشرية موجودة[11].

المطلب الثاني: الآثار السلبية للتغير المناخي في العراق على الدولة والمجتمع

تتمثل الإنعكاسات السلبية للتغير المناخي في العراق على كل من الدولة والمجتمع، وهي متشعبة وكثيرة، حيث تمثل تهديدها للدولة بتهديد أمن النظام السياسي والإقتصادي وتآكل الأصول المالية وغيرها ، أما تهديدها للمجتمع، فتتمثل بالهجرة من الريف الى المدينة، وزيادة الفقر، وتفشي البطالة، وانتشار الجرائم، وتدهور رفاهية المجتمع، وفقدان الأمن بجميع أنواعه. ولكي نتعرف على المجالات التي يمكن أن يؤثر بها التغير المناخي (في العراق أو في غيره

من الدول)، لابد لنا أن ندرك ان التغير المناخي يعتبر في النهاية (مشكلة أمنية) بكل ما للكلمة من معنى، فأمننة التغير المناخي تنبع من المسارات التي يحتمل أن تربط التغير المناخي بالصراع المجتمعي في الدولة الواحدة، أو بالصراع بين الدول على الموارد الطبيعية، وقد حددها المجلس الإستشاري الأماني بأربع مسارات هي: النقص في موارد المياه العذبة، وإنعدام الأمن الغذائي، واستمرار حدوث الكوارث الطبيعية وشدتها، والهجرة والحركة السكانية بين المناطق والدول بتأثير الأزمة.

ونجد أنه من المهم التركيز على الجانب الذي أختص بحثنا بدراسته، ألا وهو ما يتصل بتأثير التغير المناخي على نمو معدل الجريمة في العراق، فالتغيرات المناخية تعتبر عاملا مساعدا في حدوث ونمو الجريمة، والتحكم بدرجتها، ولعل من أبرز مصاديقها في العراق هي: جريمة النزاعات الجماعية بشكل عام (والعشائرية في العراق كمثال عليها)، والجرائم الفردية مثل القتل، السرقة، المخدرات، الإتجار بالبشر، والخطف، وغيرها، والتي يكون فيها التغير المناخي أحد الأسباب المهمة وغير المباشرة في حدوثها. حيث ساهمت الظروف الإقتصادية الصعبة في العراق طوال العقود الأربعة الأخيرة، إضافة لآثار التغير المناخي الضارة، في زيادة الظروف المعيشية الصعبة لفئات المجتمع الضعيفة والمهمشة، بسبب فقدانهم لمصادر المعيشة التي كانت بالكاد تسد رمقهم، ولعل أبرز المتأثرين بالظروف المناخية الصعبة هم شريحة المزارعين بشكل عام، ومربي الحيوانات مثل سكان الأهوار في الجنوب، حيث دفعت الآثار السيئة التي يمرون بها الى النزوح الى المدن لغرض البحث عن وسائل أخرى للعيش، وقد شكلت الهجرة المتزايدة بروز ظاهرة جديدة في العراق خصوصا بعد عام 2003 سميت بظاهرة العشوائيات، او السكن العشوائي[12]، حيث تشغلها عوائل نزحت اغلبها من المناطق الريفية المتضررة، ومن مناطق الأهوار، او باقي المحافظات التي اصابها الجفاف والقحط، وقد صرح المتحدث بأسم وزارة التخطيط العراقية "عبد الزهرة الهنداوي" عنها بالقول: "توجد 3600 مجمع سكني عشوائي في العراق، يضم 522 ألف وحدة سكنية، يسكنها قرابة 3 مليون و400 ألف شخص في عموم البلاد"، وان هذه العشوائيات بحسب الخبراء الإقتصاديين هي: "عبارة عن ممتلكات عامة للدولة تم الإستيلاء عليها بطريقة غير قانونية وكان من المفترض ان تشيد عليها مشاريع استراتيجية، مما أدى الى استنزاف ميزانية الدولة بمليارات الدولارات طيلة هذه السنوات"، فضلا عن: "ان بناء هذه التجمعات بهذه الطريقة خلق بؤرة اقتصادية لقطاع العمل غير النظامي، وكذلك رواج النشاطات الإقتصادية غير المشروعة كالمتاجرة بالسلاح والمخدرات،

وممارسة نشاطات ممنوعة أخرى، مما جعلهم مستباحين من قبل العصابات المسلحة ومسرحا للجريمة، كونهم طبقة شبه معدومة ومحدودة التعليم"[13].

ومع تعاظم تأثير التغير المناخي في العراق في العقود الأخيرة، أصبح الأمن بأنواعه مهددا، ساء الأمن المائي، أم الأمن الغذائي، أم الأمن الصحي، أم الأمن الإجتماعي , وهلم جرا، فالأمن الإجتماعي يرتبط بشكل مباشر بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة بجميع ابعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، ويتم ذلك عن طريق الحفاظ على الموارد، وحماية موارد الإنتاج، وهذا يستلزم وجود القوانين التي تحمي وتنظم عمل رؤوس الأموال، وتحافظ على التنمية، من أجل توفير الأمن والتصدي للتهديدات والتحديات قبل استفحالها وتحولها الى قضية صعبة الحل[14].

كذلك يعتبر التحدي المناخي تهديدا وجوديا للسكان بسبب تداعياته الخطرة على المجتمع، إذ ان الإرتفاع في درجات الحرارة بدرجة أو درجتين مئويتين خلال العقود القادمة وحتى عام 2050 يعني المزيد من الآثار السلبية وتهديد أمن الناس واستقرارهم ورفاههم وقدرتهم على الوصول الى كفايتهم من الغذاء وبأسعار مناسبة، فضلا عن الشك في حصولهم على كميات كافية من مياه الشرب والسقي، وهذا كله يهدد جهود التنمية، مما يشكل ضغطا حقيقيا على رفاهية المجتمع، وقد حاولت معظم الدول إدراكا منها لأهمية الحفاظ على البيئة، والأبعاد الإنسانية والإقتصادية والسياسية المرتبطة بها، الى رفع مستوى استثماراتها في الطاقة المتجددة، حيث وصلت في السنوات الأخيرة الى مايقرب 234 بليون دولار في عام 2010 من أجل تحقيق أعلى مستوى من النمو يكون البعد البيئي أبرز أولوياته[15].

وهكذا نجد، ان ظاهرة التغير المناخي قد ألقت بظلالها الثقيلة على الجوانب البيئية في العراق، مما أدى الى تراجع الزراعة، والتأثير في الموارد الطبيعية الأخرى، التي تشكل المورد الرئيس لمعيشة فئة كبيرة من ابناء البلد، مما ادى الى نزوح الكثير من العوائل الريفية الى المدن، وهو ما أضاف تداعيات جديدة أثرت بشكل أو بآخر على الأمن الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع.

أولا: زيادة الجريمة الجماعية الناشئة عن النزاعات العشائرية:

ومن صور تهديد الأمن وزيادة معدل الجرائم في العراق، هي النزاعات العشائرية الجماعية المسلحة، وجرائم الأفراد، وبالنسبة للأولى فإن النزاعات المسلحة التي تقع بين المجموعات المختلفة، أو العشائر تقع في الغالب بشكل عشوائي وغير منظم، ويمتاز بتعدد الجناة، وهي

جريمة تقع على الإنسان او الأموال، أو على الموارد الطبيعية، ويكون السلوك مقرونا باستخدام السلاح، فهي بالتالي "جرائم عمدية تكون في صورة المساهمة الجنائية، سواء الأصلية أو التبعية، لتحقيق النتيجة المقصودة من السلوك العنيف لهذا النزاع"[16].

وعند التحري عن الأسباب التي تدعوا الى هذه النزاعات العشائرية، نجد انها كثيرة، فهي وان لم تكن وليدة اليوم حيث كانت المشاكل والغزوات تقع بين القبائل في العراق منذ قديم الزمان، الا انها تنامت في العقود الأخيرة اكثر من السابق، "فالكثير من الناس يلجأ الى لغة السلاح والعشيرة عند حدوث مشكلة ما لأنهم لا يثقون بالقانون ولا بالدولة، لهذا يرغبون بأخذ حقوقهم بأيديهم، وهذا سببه ضعف سلطة القانون الذي لا يحاسب العشيرة، وهو ما أعطى مساحة واسعة لإنتشار النزاعات، فضلا عن الأسباب الأخرى وأبرزها الجانب الإقتصادي"[17].

وفي إحصائية رسمية أعلنتها "مديرية شؤون العشائر في وزارة الداخلية في العراق"، أنه تم حسم 450 نزاع عشائري في عموم العراق في عام 2021، وأعلنت الوزارة في شهر مايس 2022، أنه تم ضبط أكثر من سبعة آلاف قطعة سلاح خفيف ومتوسط من رجال العشائر ضمن حملات شنت لهذا الغرض، وذلك بهدف الحد من انتشار السلاح غير المرخص بين أفراد العشائر، وللحفاظ على استتباب الأمن[18].

ثانيا: زيادة الجرائم الفردية:

أما الجرائم المرتكبة من قبل الأفراد فقد شهد العراق زيادة مطردة في عددها خصوصا بعد عام 2003، وفي ظل زيادة وطأة التغيرات المناخية في العقود الأخيرة، نجد ان التغيرات المناخية تقود حسب التحليل في المطلب الأول الى النزاعات الجماعية المسلحة (ونموذجها النزاعات العشائرية في الوسط والجنوب)، أما الإضافة النوعية الجديدة لدراستنا، فهي ما يتعلق بالجرائم الفردية التي يرتكبها الأشخاص كنتيجة أخرى من نتائج التغير المناخي، الى جانب النزاعات الجماعية، والتي تعبر بشكل أكثر واقعية عن التأثير الفعلي للتغير المناخي على نمو الجريمة، فإلى جانب النظريات العلمية في علم الإجرام القائلة بأثر المناخ (وليس التغير المناخي) على الأفراد في ارتكاب الجريمة، فإن آثار التغير المناخي المختلفة على البيئة في العراق ولدت ظروفا مواتية لنمو الجريمة، فبعد ان دفعت هذه الظروف بالسكان الريفيين وسكنة الأهوار بالهجرة الى المدن، خلقت الظروف الإقتصادية الصعبة لهم في مكانهم الجديد، واقعا مؤلما من الفقر والعوز والحرمان، والذي جعل منهم بالنتيجة نماذج مثالية سانحة للإنخراط

في هذه الجرائم، وهو ما سوف نبينه فيما يأتي من الفروع التي تتحدث عن بعض هذه الجرائم، علما ان هذه الجرائم ذكرت على سبيل المثال، وليس على سبيل الحصر.

فبالنسبة لجريمة القتل على سبيل المثال، فقد أظهرت الإحصائيات التي نشرها مسؤولون في وزارة الداخلية العراقية أن هناك ارتفاعا كبيرا فيها في السنوات الأخيرة قياسا بالسنوات السابقة، حيث أحصت الجهات المختصة في الوزارة بحدود 5300 جريمة قتل جنائية في عام 2022 (اي بنسبة 11.5% لكل مئة ألف نسمة)، في إشارة الى أعلى معدل خلال السبع سنوات الأخيرة، حيث نلاحظ ان معدل جرائم القتل في كل السنوات السبع هي أرقم كبيرة قياسا بالدول المجاورة، ويعزى المختصون أسباب ذلك الى العديد من الأسباب، ومن أبرزها الفقر والعوز، فضلا عن غيرها من الأسباب التي خلفتها الحالة الإقتصادية والبيئية الناجمة عن التغير المناخي وآثاره، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتكاليف المعيشة، بالتوازي مع التحولات الكبرى التي رافقت العولمة من تنامي للإتصالات والتكنولوجيا، وبروز الجريمة الألكترونية، وانتشار العصابات المنظمة، في الوقت الذي لم ترتق أساليب الوزارات الأمنية في العراق (الى الدرجة الكافية) الى الأساليب الحديثة في التعامل مع الجرائم في العراق. ويبين الجدول الآتي أحصائية بعدد حالات جرائم القتل في العراق لسنوات معينة.

جدول رقم (1): عدد حالات جرائم القتل في العراق لسنوات معينة

ت	السنة	عدد حالات جرائم القتل
1	2015	4300
2	2016	4400
3	2017 + 2018	4600
4	2019	4180
5	2020	4700
6	2021	5000
7	2022	5300
	المجموع	32480

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على معلومات وزارة الداخلية في العراق

المطلب الثالث: دور الحكومة العراقية في مواجهة أزمة التغير المناخي

سبق ان بينا في الفصول السابقة، ان العراق حسب التقارير الدولية "يندرج ضمن البلدان الأكثر عرضة لصدمات المناخ، سواء من حيث التداعيات المالية أو المادية، ومنها ارتفاع درجات الحرارة، وشح المياه إذ يشهد البلد تناقصا سريعا لموارده المائية، وعلى افتراض سيناريو بقاء الحال على ماهو عليه، فمن المتوقع ان تتسع الفجوة بين المتوفر من المياه (العرض) والطلب عليها، من نحو 5 مليارات متر مكعب الى 11 مليار متر مكعب بحلول عام 2035، وقد يؤدي شح المياه وتدني جودتها الى تراجع كبير في المحاصيل الزراعية، معرضا الأمن الغذائي للخطر، ومؤثرا بشكل سلبي على إجمالي الناتج المحلي"[19].

وقد خطت الحكومة العراقية خطوة مهمة في مجال مواجهة التغير المناخي من خلال انضمامها الى اتفاقية باريس في عام 2021، وعلى الرغم من ان الإنضمام جاء متأخرا، الا انه يعد نقطة الشروع الأولى الصحيحة في هذا الإتجاه، وقدم العراق في هذا المجال رؤية امواجهة تأثير التغير المناخي وتقليل الإنبعاثات، سميت بالمساهمات المحددة وطنيا NDC، وهي تمثل التزامات الحكومة العراقية الطوعية في تقليل الإنبعاثات للغازات الضارة، متعهدة بخفضها 1-2% حتى عام 2030، ومعالجة شحة المياه، ودعم الإقتصاد الأخضر، وبدعم من المنظمات الدولية المختصة، ومن الأمثلة على ذلك مشروع "تحفيز العمل المناخي في العراق" البالغ قيمته 6.8 مليون دولار، والذي كانت الجهات المانحة له كل من كندا وبريطانيا، وللمدة من 2022- 2024، وتمثلت أهدافه الرئيسية في "دعم الحكومة العراقية لتسهيل التحول في مجال الطاقة، وتحسين معرفة العراق وقدرته فيما يخص دبلوماسية المياه العابرة للحدود، وتعزيز استعداد العراق امواجهة الجفاف والحد من مخاطره"[20].

ان تطوير "المساهمة المحددة وطنيا" بحسب المعلومات المتاحة سوف يدفع بالإستثمارات الى ما يزيد عن 100 مليار دولار امريكي، لغرض المساعدة والدعم للإقتصاد العراقي وعدم تأثره بالتغير المناخي خلال السنوات العشر القادمة[21].

ومع الخطوات المهمة للحكومة العراقية بالإنضمام الى "اتفاقية باريس"، والتعاون مع المنظمات الدولية في مجال مواجهة التغيرات المناخية، ووجود النصوص الدستورية كالمادة 33 من الدستور العراقي النافذ والتي تنص على:"أولا: لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. ثانيا: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما"، وكذلك التشريعات القانونية الخاصة بالبيئة، مثل:

1- قانون وزارة البيئة رقم 37 لسنة 2008.
2- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.
3- تعليمات وشروط اعتماد المكاتب الإستشارية والمختبرات في مجالات حماية البيئة رقم 3 لسنة 2014.
4- النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية رقم 1 لسنة 2015.

الا ان الإجراءات الحكومية لازالت دون المستوى المطلوب الذي يتناسب مع فداحة الأزمة وتأثيرها على البيئة وعلى حياة الناس ومصادرهم المعيشية، وهذا مما يفاقم من الأزمة وانعكاساتها على الواقع، ويمكن الإستدلال على ذلك مما يأتي:

1- قيام الحكومة العراقية بدمج وزارة البيئة مع وزارة الصحة في 16 آب 2015، وقد تم الغاء هذا الدمج في مجلس النواب العراقي عام 2019، الا ان الوزارة ظلت لا تحظى بالدعم الكافي من الحكومة بحسب مخرجات الوزارة.
2- عدم اتخاذ الحكومة العراقية الإجراءات الدبلوماسية الكافية، أو وسائل الضغط الفعالة (السياسية أو الإقتصادية) تجاه دول الجوار المتشاطئة معه في حوضي دجلة والفرات، وهي (تركيا، ايران، سوريا) للحصول على حصصه المائية العادلة، جراء بناء السدود في هذه الدول، وخسارة العراق للمياه الكافية وخاصة في فصل الصيف.
3- عدم قيام الحكومة ببناء السدود الكافية والخزانات الإصطناعية لحفظ مياه الأنهار عند زيادتها في فصل الشتاء بفعل الأمطار الغزيرة، أو لحفظ مياه السيول، او تحويلها الى الأهوار.
4- الإستمرار في اتباع الطرق البدائية في السقي والزراعة، والتحول البطئ تجاه الطرق الحديثة مما يتسبب بهدر الكثير من المياه.
5- استمرار تجريف البساتين وقلع النخيل وازالة الغطاء النباتي في العديد من المحافظات، بهدف تحويل المناطق الخضراء الى مناطق سكنية، مما يسبب هدر المصادر الطبيعية اللازمة لتحسين المناخ وامتصاص غاز ثاني اوكسيد الكاربون، وزيادة غاز الأوكسجين.
6- استمرار العراق في حرق الغاز المصاحب في الحقول النفطية مما يسبب تلوث الجو بشكل خطير، والإعتماد الكلي على النفط في الإقتصاد العراقي على حساب الزراعة وباقي المجالات.

7- عدم وجود الخطط الحكومية الحديثة في تتبع ومراقبة وقياس آثار التغير المناخي الناجمة عن الإستخدامات غير المدروسة لوسائل الصناعة والمواصلات واستغلال المياه لأغراض منافع شخصية مثل انشاء بحيرات الأسماك غير المرخصة ونحوها.

ولاتزال الإجراءات السابقة وغيرها تؤثر في عدم وضع حلول حقيقية لقضية التغير المناخي من قبل الحكومة، أو ان الحلول والخطط الموجودة تتصف بالطموح العالي ومتانة الصياغات، ألا انها بطيئة من حيث التنفيذ، فقد قدمت رئاسة الجمهورية (على سبيل المثال) مشروعا أسمته "مشروع إنعاش بلاد الرافدين"، والذي أوضح أهمية التصدي للتغيرات المناخية في العراق بعد ان وصلت الى مراحل حرجة، إذ ان 54% من الأراضي تتعرض للتدهور، مع وصول نسبة التصحر الى قرابة 39% من المساحة الكلية للبلاد، مع تضرر مايزيد عن 7 مليون عراقي من الجفاف وتراجع الزراعة والهجرة، والعجز المائي الذي يصل الى 10.8 مليار متر مكعب سنويا حتى عام 2035، وتستند الرؤية المستقبلية للمشروع (والذي يمثل رؤية الدولة العراقية)، بأن يتم تحويل الأزمة الى فرصة، من خلال التكيف مع التغير المناخي عبر خطة عمل تهدف للحفاظ على الموارد وصيانتها حاليا ومستقبلا[22].

ولغرض إحداث التغير الحقيقي المطلوب، فإن المشروع يرتكز على تسع مراحل مصممة لمواجهة التغير المناخي وآثاره السيئة على البيئة في العراق، وكذلك لتعزيز الأهداف الأوسع للحكومة التزاما منها بالإتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية باريس للمناخ، فضلا عن تقديم مقترحات وحلول اقليمية لمواجهة التحديات المشتركة لدول المنطقة، ولغرض نجاح المشروع لابد من حشد الجهد الوطني بكل مفاصله، وتفعيل منظومة قوانين البيئة العراقية، و نصوص الإتفاقيات الدولية في هذا المجال، وهذا يتطلب انشاء أجهزة مؤسسية متخصصة بالتغير المناخي وترتبط بأعلى سلطة قرار من أجل سرعة تنفيذ الإجراءات المطلوبة، وعبر الدعم المالي الذي تقدمه الحكومة، والتمويل من الصناديق الخضراء، فضلا عن الدول المانحة الممولة للإستثمارات الخضراء.

وعند تدقيق مضمون الخطوات أو المراحل التسعة من المشروع المقترح آنفا، نجد انها لو طبقت بشكل عملي وسريع لكان لها اكبر الأثر في معالجة آثار التغير المناخي، خاصة مع وجود الخبرات الدولية الداعمة للمشروع، ولكن من الناحية العملية، ومع عدم انكار الجهود المخلصة لبعض الأجهزة الحكومية، ألا انها في المجمل لا تزال ضعيفة وبحاجة الى الإرتقاء بها

الى مراتب أكثر جدية من أجل التخفيف من آثار الأزمة، فضلا عن ضرورة إضافة خطوات وبرامج أخرى تعمل بشكل متوازي مع المشروع، ولعل من أبرزها[23]:

1- تنمية الوعي الإجتماعي بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها كونها الوعاء الطبيعي الذي يحافظ على صحة وحياة الإنسان، والتحذير من آثار التغير المناخي ومرودها السلبي على البيئة والإنسان، وإعداد خطط استراتيجية للحفاظ على البيئة والغطاء النباتي والتنوع الأحيائي لتكون في المناهج الدراسية والبرامج الحوارية والإعلامية عبر الفضائيات وغيرها.

2- الإستفادة من البرامج الدولية الحديثة في تنمية المشاريع ووسائل النقل الصديقة للبيئة، وفي بناء نظام مالي أخضر (السندات الخضراء، الأسهم الخضراء)، والإستفادة من التمويل الدولي الأخضر عبر المؤسسات الدولية والجهات المانحة، من أجل تنمية المشاريع الخضراء داخل العراق.

3- التقليل من الإعتماد على البترول كمصدر أحادي للإقتصاد العراقي، وتنويع الإقتصاد من خلال الإعتماد على الزراعة والسياحة وغيرها، خاصة وان العراق يزخر بالموارد الإقتصادية المتنوعة.

4- مد الجسور بين الحكومة ومؤسساتها، والمؤسسات الإجتماعية العراقية المهتمة بالمجال البيئي والإقتصاد الأخضر، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الأفراد، وكمثال حي على هذا النوع من المؤسسات هي العتبة الحسينية في كربلاء في مشروعها الرائد بإنشاء مزرعة فدك للنخيل في صحراء كربلاء كأحد المشاريع الإستراتيجية، والتي نجحت نجاحا باهرا من خلال الإستفادة من الطرق الحديثة في الزراعة والسقي وتعليب التمور.

لقد تحول الإهتمام بموضوع التغير المناخي الى قضية دولية تهم المجتمع الدولي، حيث اهتمت به المنظمة الدولية، وسائر المنظمات الدولية المتخصصة، فضلا عن المنظمات التطوعية من منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، وحتى عامة الناس، حيث أهتم الجميع بالتعرف على الأسباب الحقيقية التي أوصلت العالم الى هذه الأزمة وكيفية الوقاية منها وتلافي استمرارها. ومن هنا يجب ان تكون الإجراءات المتبعة لمعالجة آثار التغير المناخي في العراق (حسب رأينا) على أكثر من مستوى، ويفضل ان تكون على المستوى المحلي والأقليمي والدولي، على ان تجري في مستوياتها الثلاث بشكل متوازي، وجدي ومستمر لغرض تحقيق أفضل النتائج المرجوة، وهي كالآتي:

أولا: المستوى المحلي[24]:

من المهم ان تقوم الحكومة العراقية بإتخاذ الخطولت العاجلة الآتية على المستوى المحلي لغرض مواجهة آثار التغير المناخي:

1- وضع الخطط والبرامج الموحدة لمعالجة أسباب ومواجهة آثار التغير المناخي، والتي لا تقتصر على مناطق معينة، ولا تقف عند حدود جغرافية دون أخرى، فالآثار دائما وخيمة على البيئة والإنسان.

2- إنشاء مراكز رصد ومراقبة لتقييم حالة المناخ بصورة دائمية ومستمرة، وملاحظة أي تغير يطرأ في المناخ من ارتفاع لدرجات الحرارة، أو تراجع مناسيب المياه أو زيادتها، أو زيادة تلوث الهواء، أو غير ذلك، ولابد من وجود مختصين أكفاء في هذا المجال للعمل في هذه المراكز ويكون إرتباطهم مباشرة بأصحاب القرار لغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المحدد.

3- تخفيف إنبعاثات الغازات الدفيئة، وهذا الحل يأتي في المقدمة كون أن أغلب الغازات الدفيئة المنبعثة الى الجو ناجمة عن احتراق الوقود الأحفوري على نطاق واسع عالميا، لذا يجب على جميع الدول استبدال توليد الطاقة الشائع والمألوف والقائم على حرق الوقود الى أساليب أكثر نظافة وأقل تأثيرا على البيئة، مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقات باطن الأرض، وغير ذلك.

4- التكيف الواعي مع الأزمة، ويقصد بها إتباع أساليب جديدة أكثر واقعية للتآلف مع البيئة الجديدة والإستجابة لمردودات التغير المناخي، مثل استخدام سلالات من المحاصيل الزراعية المقاومة للجفاف، والأقل اعتمادا على الماء، وذات دورة حياة أقصر.

5- استخدام أساليب جديدة وعلمية في تقنين استخدام المياه كالسقي بالمرشات، والري بالتنقيط، والري بإستخدام الدرونات، وغير ذلك من الأساليب الحديثة. ومن المهم أيضا، زيادة المساحات الخضراء، حيث يعمل الغطاء النباتي والأشجار الخضراء والغابات بشكل عام على إمتصاص الغازات الدفيئة من الجو واطلاق الأوكسجين الذي يساعد على تنقية الأجواء، والمساعدة في التنفس، وبذلك تخفف كثيرا من وطأة الآثار السلبية للتغير المناخي.

ثانيا: المستوى الإقليمي[25]:

وبالنسبة للمستوى الإقليمي، فإن الجهد العراقي لمواجهة التغير المناخي لابد أن يستند بالدرجة الأساس على الجهد السياسي والدبلوماسي والتعامل بحسن نية مع دول الجوار

الثلاث المتشاطئة مع العراق في حوضي دجلة والفرات، واعتماد الإتفاقيات الدولية المعقودة بين العراق وكل دولة من هذه الدول كأساس لضمان الحصص المائية العادلة لكل طرف.

ان التغيرات المناخية لا تهدد العراق وحده، فهي أزمة المنطقة والعالم أجمع، ومع استمرار الإرتفاع في درجات الحرارة وقلة سقوط الأمطار، فإن جميع دول الحوض مهددة، ولكن العراق بإعتباره بلد المصب، فإنه معرض للتضرر أكثر من الآخرين بسبب الإجراءات المتخذة في دول المنبع من بناء للسدود وغيرها، ومع تأكيد هذه الدول (وخاصة تركيا) بأن العراق يأخذ حصته المائية المقررة، ولكنه لا يحسن ادارتها، خصوصا مع الزيادة المتنامية في عدد السكان، والتغير المناخي وآثاره، لذا فالأمر يحتاج الى مزيد من المباحثات الجدية، وعلى العراق أيضا اتخاذ الإجراءات التي تزيد من تحسين ادارة المياه. لذا فمن المهم للحكومة العراقية استخدام الأوراق الدبلوماسية الضاغطة الأخرى مثل توظيف دور المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في هذا المجال للضغط على الدول المجاورة له من أجل ضمان الحصول على حصص مائية عادلة. وفضلا عما سبق، بإمكان العراق أيضا توظيف العامل الإقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة، في موضوع التفاوض على المياه، وفي حال فشل الجهود الدبلوماسية السابقة، فمن الممكن للعراق في النهاية ان يلجأ الى المنظة الدولية، او الى المحاكم الدولية لغرض انصافه في مطالبه المشروعة.

المستوى الثالث: المستوى الدولي[26]:

وعلى المستوى الدولي يمكن للعراق ان يتخذ العديد من الخطوات الجدية التي تسهم في توفير الدعم الدولي له في قضية مواجهة أزمة التغير المناخي بإعتباره من الدول الأكثر تضررا منه، ومع لحاظ ان الدول الأوربية والولايات المتحدة هي من أكثر الدول المساهمة في زيادة الإنبعاثات للغازات الدفيئة، إلا ان قدرة العراق في ادارة الأزمة بحنكة سياسية وبراعة لها أثرها في تحقيق أفضل النتائج لصالحه، ولعل من أبرزها: استثمار العراق لإنضمامه الى المعاهدات الدولية الخاصة بالتغير المناخي، وخاصة اتفاقية باريس للمناخ، فإنه يمكن ومن خلال هذه العضوية كسب المزيد من الدعم من الدول المنضمة للمعاهدة من أجل توحيد الجهود في مسار مواجهة التغيرات المناخية. أما في المجال السياسي، فإنه يمكن للولايات المتحدة والدول الأوربية وبطلب من الحكومة العراقية، إضفاء الطابع الرسمي على أزمة التغيرات المناخية بإعتبارها جزءا أساسيا من شراكتها في هذا الجانب مع الحكومة العراقية، فعلى الرغم من شدة الأزمة المناخية في العراق، الا ان القليل من الوثائق مع هذه الدول ما

يشير صراحة الى تغير المناخ، "بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الإتحاد الأوربي والعراق واستنتاجات مجلس الإتحاد الأوربي بشأن العراق". ويمكن أيضا للولايات المتحدة، وللإتحاد الأوربي ان ينظرا في توسيع أدوار الفرق الإستشارية لدولها والموجودة لتقديم الدعم للمؤسسات العراقية' فضلا عن وجود الجهلت الإستشارية التابعة للمنظمات الدولية، وان تجعل من ازمة التغير المناخي ضمن المفهوم الأوسع للتهديدات الأمنية التي تطال العراق، أي أمننة التغير المناخي، بما يتوافق مع المفهوم الحديث للأمن الشامل. أما المنظمات الدولية، فإنها يمكن وبالشراكة مع الدول المتقدمة أن تزود الحكومة العراقية بالتكنولوجيا الحديثة وبالدعم الفني اللازم لتعزيز جهود الزراعة الحديثة، وتقنيات الري الحديثة، وتعزيز البيئة الريفية، وبيئة الأهوار بإعتبارها جزء من التراث الإنساني، لمنع الهجرة من الريف الى المدن، وبالإمكان ان تكون هناك شراكات أوسع مع المنظمات المحلية، والقطاع الخاص في العراق أيضا، من أجل توسيع الإستثمارات الى أقصى مدى ممكن.

الخاتمة:

اولا: الأستنتاجات:

تبين لنا من خلال البحث أن التغير المناخي يقصد به: "الإضطراب الحاصل في مناخ الأرض متمثلا بالإرتفاع في درجة حرارة الكوكب، والجفاف والتصحر، وشحة المياه، وقلة سقوط الأمطار، والتغير الكبير في طبيعة عناصر المناخ، وتهديد التنوع الإحيائي، مع التدهور المستمر للغطاء النباتي، نتيجة الزيادة الحاصلة في نسبة الغازات الدفيئة عن الحدود الطبيعية، والناجمة عن زيادة النشاط الصناعي وما يولده من غازات سامة تتكدس في الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر على انتظام درجة حرارة الأرض وتوازن الظواهر البيئية". وأنه يؤثر بشكل كبير على حياة الكائنات الحية بشكل عام، وعلى حياة الإنسان بشكل خاص، وعلى بيئة الأرض مسببا العديد من الكوارث الطبيعية كالجفاف والفيضانات الناجمة عن زيادة الإحترار العالمي، وتهديد النظام الإيكولوجي بشكل عام، فضلا عن تهديد حياة الناس وأرزاقهم وما يحتمل أن ينجم عنه من نزاعات جماعية وزيادة في معدل الجرائم بسبب شحة الموارد الطبيعية في أكثر من منطقة بالعالم. وبإعتبار أن العراق من الدول المتأثرة بصورة كبيرة بظاهرة التغير المناخي، فإن آثاره على الدولة في العراق تمثلت بالعديد من ألاثار من قبيل عدم الإستقرار السياسي، والضغط المستمر على الإقتصاد الوطني، وبتآكل أصول الدولة المالية، وتهديد الأمن الوطني بجميع مفاصله، وزيادة الكوارث الطبيعية، وبالضغط على قطاع الطاقة، وغيرذلك من الآثار.

أما انعكاسات التغير المناخي على المجتمع في العراق فتمثلت بالهجرة من الريف الى المدينة، وزيادة الفقر، وتفشي البطالة، وزيادة معدل الجرائم، فضلا عن تدهور رفاهية المجتمع، وفقدان الأمن بجميع أنواعه، وهذا ما تم بيانه في ثنايا البحث آنفا وبشكل مفصل.

ثانيا: التوصيات:

نوصي أصحاب القرار في الحكومة العراقية بجميع الأجراءات المطلوبة من الحكومة والتي خلص لها البحث في المطلب الثالث والتي اشتملت على المستويات الثلاث المحلي والأقليمي والدولي لما لها من دور تكاملي في مواجهة ظاهرة التغير المناخي وآثارها السلبية في العراق.

الهوامش:

---

1 ميلاد جاسم الأعرجي، تأثير عناصر المناخ في عملية التلوث البيئي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22، العدد 96، 2016، ص366.

2 نسرين جابر، تعريف المناخ لغة واصطلاحا، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.m5zn.com

3 A.Balasubramanian, Elements of Climate and weather, technical report, August 2017, reserchgate. Net, Pp. 2-4.

4 Op.cit. P.9.

5 ميلاد جاسم الأعرجي، تأثير عناصر المناخ في عملية التلوث البيئي، مجلة كلية التربية الأساسية، مصدر سابق، ص371.

6 د. خميس دحام مصلح السهاني، المناخ والحضارة: بلاد الرافدين أنموذجا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص102.

7 حسام كنعان وحيد، مناخ العراق وأثره في البيئة الحياتية خلال الزمن الرابع: دراسة وصفية، جامعة بغداد، 2016، ص6.

8 هشام بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة والإقتصاد، مجلد 16، العدد 15، 2022، ص345.

9 الموسوعة الحرة ، التقاضي بشأن التغير المناخي، متاح على الرابط: https://www.ar.wikipedia.org ، تاريخ الوصول: 2023/8/21

10 برير هشام وصبري سيد الليثي فاتن، نازح المناخ في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد7، العدد 2، ص58.

11 د. محمد رمضان بارة، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ط2، بلا مطبعة، الجامعة المفتوحة، القاهرة، 2000، ص209.

12 احمد جاسم الشبيلي (و) سلوان فوزي عبد الهادي، البطالة وعلاقتها بإرتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية- صفي الدين الحلي، مجلد 1، العدد 10، 2012، ص74.

13 عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، alaraby.co.uk https://www.، تاريخ الوصول: 2023/7/19.

14 واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الإجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، ص251.

15 فارس جار الله، الإتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020، ص89.

16 غازي حنون الدراجي (و) فؤاد مزعل غانم، جريمة الإخلال بواجبات رجل الشرطة اثناء النزاعات العشائرية المسلحة في التشريع العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد44، 2022، ص 122.

17 لماذا تتفاقم النزاعات العشائرية في جنوب العراق؟، تقرير متاح على الرابط الألكتروني: https://www.aljazeera.net، تأريخ الوصول: 2023/7/29.

18 نفس المصدر.

19 البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الإستقرار الإجتماعي وآفاق التنمية الإقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الألكتروني: https://www.albankaldawli.org، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

20 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.undp.org، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

21 سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الألكتروني: https://wwww.business.uokerbala.edu.iq.

22 رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.iraqpresidency.iq، تأريخ الوصول: 2023/8/17.

23 سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، مصدر سابق. كذلك ينظر: مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تباشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الألكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: https://www.imamhussain.org، تاريخ الوصول: 2023/7/8، كذلك ينظر: استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: https://www.timep.org، تاريخ الوصول: 2023/8/11.

24 للمزيد ينظر: نسيبة يونس، التحذير المبكر: كيف يمكن للعراق التكيف مع تغير المناخ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص19. كذلك ينظر: علي عبد السميع حميد، التخطيط الحضري لمواجهة تأثيرات التغير المناخي، مجلة المثنى للهندسة والتكنولوجيا، مجلد 4، العدد 2، 2016،ص49.

25 د. حبيب راضي طلفاح وآخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الأمن المائي العراقي، ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد 4، العدد 7، 2008، ص10، كذلك ينظر: نسيبة يونس، التحذير المبكر...، مصدر سابق، ص ص14-16.

26 نسيبة يونس، التحذير المبكر...، مصدر سابق، ص ص20-22. كذلك ينظر: د. فتحي بولعراس، قمة المناخ في ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسية، مجلة السياسة الدولية، 2022، https://www.siyassa.org.eg ، تاريخ الوصول: 2023/8/21

المصادر:

أولا: الأبحاث العربية:

1- احمد جاسم الشبيلي (و) سلوان فوزي عبد الهادي، البطالة وعلاقتها بإرتفاع معدلات الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية- صفي الدين الحلي، مجلد 1، العدد 10، 2012، ص74.

2- استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني، متاح على الرابط: https://www.timep.org، تاريخ الوصول: 2023/8/11.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع تحفيز العمل المناخي في العراق، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.undp.org، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

4- بريز هشام وصبري سيد الليثي فاتن، نازح المناخ في القانون الدولي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد7، العدد 2، ص58.

5- البنك الدولي، عدم التصدي لتغير المناخ في العراق يعرض الإستقرار الإجتماعي وآفاق التنمية الإقتصادية للخطر، بيان صحفي متاح على الرابط الألكتروني: https://www.albankaldawli.org، تأريخ الوصول: 2023/8/15.

6- حسام كنعان وحيد، مناخ العراق وأثره في البيئة الحياتية خلال الزمن الرابع: دراسة وصفية، جامعة بغداد، 2016، ص6.

7- د. حبيب راضي طلفاح وآخرون، الأهمية الجيوبوليتيكية للمشاريع المائية التركية في أعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الأمن المائي العراقي، ، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، مجلد 4، العدد 7، 2008، ص10،

8- د. خميس دحام مصلح السهاني، المناخ والحضارة: بلاد الرافدين أنموذجا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022، ص102.

9- د. محمد رمضان بارة، مبادئ علم الإجرام والعقاب، ط2، بلا مطبعة، الجامعة المفتوحة، القاهرة، 2000، ص209.
10- رئاسة جمهورية العراق، مشروع انعاش بلاد الرافدين لمواجهة التغير المناخي في العراق، متاح على الرابط الألكتروني: https://www._iraqpresidency.iq، تأريخ الوصول: 2023/8/17.
11- سلطان جاسم النصراوي، التغير المناخي في العراق: مشكلة مركبة بحاجة الى حل، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والإقتصاد، متاح على الرابط الألكتروني: https://wwww.business.uokerbala.edu.iq
12- علي عبد السميع حميد، التخطيط الحضري لمواجهة تأثيرات التغير المناخي، مجلة المثنى للهندسة والتكنولوجيا، مجلد 4، العدد 2، 2016،ص49.
13- عمار حميد، ظاهرة المساكن العشوائية تغزو مدن العراق أمام عجز حكومي، موقع العربي الجديد، 2022، https://www. alaraby.co.uk، تاريخ الوصول: 2023/7/19.
14- غازي حنون الدراجي (و) فؤاد مزعل غانم، جريمة الإخلال بواجبات رجل الشرطة اثناء النزاعات العشائرية المسلحة في التشريع العراقي، مجلة دراسات البصرة، العدد44، 2022، ص 122.
15- فارس جار الله، الإتجاهات المعاصرة للإستثمار الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الخضراء في العراق 2009-2012، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل، 2020، ص89.
16- لماذا تتفاقم النزاعات العشائرية في جنوب العراق؟، تقرير متاح على الرابط الألكتروني: https://www.aljazeera.net، تأريخ الوصول: 2023/7/29.
17- مزرعة فدك للنخيل التابعة للعتبة الحسينية تعلن عن تباشير 6000 نخلة جديدة قبل بلوغ العمر المحدد للإثمار وتتوقع زيادة الإنتاج الى ثلاثة اضعاف، تقرير متاح على الرابط الألكتروني للعتبة الحسينية المقدسة: https://www.imamhussain.org
18- الموسوعة الحرة، التقاضي بشأن التغير المناخي، متاح على الرابط: https://www.ar.wikipedia.org ، تاريخ الوصول: 2023/8/21
19- ميلاد جاسم الأعرجي، تأثير عناصر المناخ في عملية التلوث البيئي، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 22، العدد 96، 2016، ص366.
20- نسرين جابر، تعريف المناخ لغة واصطلاحا، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.m5zn.com
21- نسيبة يونس، التحذير المبكر: كيف يمكن للعراق التكيف مع تغير المناخ، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص19.

22-هشام بشير، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي، مجلة السياسة والإقتصاد، مجلد 16، العدد 15، 2022، ص345.

23-واثق جعفر كريم، تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الأمن الإجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 10، 2020، ص251.

ثانيا: الأبحاث الأجنبية:

[26] A.Balasubramanian, Elements of Climate and weather, technical report, August 2017, reserchgate. Net, Pp. 2-4.

The impact of climate change on the increase in the crime rate inside Iraq

Muntadar Safaa Al-musawy

Muntathersafaa97@gmail.com

Keywords: climate change, comprehensive human security, Iraq, increased crime rate

Summary:

The relationship between climate change and comprehensive human security is an intertwined, complex, and fraught with many ambiguities. It was one of the main reasons for reviewing the concept of traditional security with its military dimensions at the end of the Cold War, and expanding the concept more comprehensively after the developments that occurred in the global arena, most notably the environmental threat, as nations proposed The United Nations introduced a new concept of security with seven dimensions, and environmental security was one of them. In light of the wave of climate change that various regions of the world (including Iraq) are witnessing, it has cast a harsh shadow on many aspects of life, negatively affecting many aspects of comprehensive human security.

As for Iraq, it is considered one of the countries affected by climate change to a large extent, according to reality data, and according to what was indicated by reports and statistics of specialized international organizations in this field, which classified Iraq as the fifth country at risk in the world in terms of water and food shortages. Drought has led to The marshes in southern Iraq and the scarcity of water resources (compared to the past) in the Tigris and Euphrates rivers, as well as the scarcity of rain, have created new conditions characterized by embarrassment,

difficulty, pressure on natural resources, and a threat to the ecosystem and population. Climate changes (in the past and present) have negatively affected Iraq by greatly threatening its water and food security. This has greatly affected the scarcity of resources, increased the volume of internal conflicts and migration from the countryside to the cities, and doubled the social pressures due to poverty and unemployment, which is This constitutes one of the prominent reasons for the increase in the rate of crimes of various kinds as a natural result of this.